

## عدم اشتراط المنشأ للسلع الاجنبية وإعطاء افضلية الشراء لها الحكومة تطلب من المؤسسات والوزارات الالتزام بقرارات دعم الصناعة الوطنية

أكد رئيس الوزراء على ضرورة التزام جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والهيئات العامة بدعم الصناعة الوطنية وإعطائها الأولوية والأفضلية عند عمليات الشراء. وطلب في كتاب وجه الى وزير الصناعة والتجارة في بداية الشهر الحالي ضرورة عدم اشتراط الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة تحديد المنشأ الاجنبي للسلع التي تتوي شراؤها، وضرورة منح الصناعة الوطنية افضلية بالسعر وبنسبة ١٠ بالمئة في العطاءات الحكومية عند مطابقتها للشروط والمواصفات. وكان مجلس الوزراء قرر في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٩ عدم اشتراط المنشأ للسلع الاجنبية وإعطاء افضلية للصناعات المحلية عند الشراء وذلك لتشجيع الصناعات الوطنية ودعمها وزيادة قدرة المصانع المحلية على البيع والتسويق.

ويساهم القطاع الصناعي بنسبة ٢٤.٥ بالمئة بشكل مباشر من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من العام ٢٠١١ و٤٧ بالمئة من النمو الاقتصادي المتحقق لذات، وتبلغ نسبة القوى العاملة في القطاع الصناعي حوالي ١٥ بالمئة من اجمالي القوى العاملة والبالغة ٢٠٠ الف عامل تقريبا، وتشكل الصادرات الصناعية حوالي ٩٠ بالمئة من اجمالي الصادرات الوطنية، اضافة إلى ان ٤٣ بالمئة من حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار هي للقطاع الصناعي. ويواجه القطاع الصناعي تحديات في مجال بيئة الاعمال والاستثمار، وارتفاع تكاليف الطاقة، والتصدير حيث لا يتم منح الصناعة الوطنية الافضلية في منح العطاءات رغم صدور عدة قرارات بهذا المجال لدعم الصناعة الوطنية، والمنافسة الحادة غير العادلة وغير المتكافئة بالسوق المحلي والأسواق التصديرية، اضافة إلى معوقات تتمثل بعدم ثبات ووضوح التشريعات مثل قانون ضريبة الدخل والمبيعات، تشجيع الاستثمار، العمل، الضمان الاجتماعي، المالكين والمستأجرين، وصعوبة الاجراءات للحصول على العمالة الوافدة.